

دراسة مهمة لجمعية عين مصر لحماية المستهلك تؤكد
لا اختلاف بين المنتجات " الاورجانيك العضوية" رغم ارتفاع أسعارها ومثيلتها غير
العضوية المتداولة بالسوق المصرية.

لا فروق في المنتجات النباتية والمصنعة وغير الاورجانيك تتفوق في الحيوانية.

أكدت دراسة حديثة أعدتها جمعية عين مصر لحماية المستهلك حول المنتجات " الاورجانيك العضوية " مقارنة بغيرها من المنتجات غير العضوية المتداولة بالسوق المحلية ، أن نتائج التحاليل التي تمت في معامل معتمدة أظهرت في محصلتها انه لا فرق بين المنتجات الاورجانيك المتداولة في الأسواق المحلية وبين مثيلتها من المنتجات الغير عضوية.

وأشارت الدراسة إلى أن فيما يتعلق بنتائج تحليل المنتجات العضوية " الاورجانيك " النباتية والتي شملت عينة من منتجات بعض الشركات في " الفلفل الرومي ، والخيار ، و الفاصوليا ، و النعناع ، الكاموميل ، الشاي الأخضر ، الينسون ، والبطاطس ، و الطماطم ، والكوسة ، والباذنجان ، الأرز ، أثبتت انه لا توجد فروق بين هذه المنتجات " الاورجانيك " ومثيلتها غير العضوية سواء في نسبة متبقيات الرصاص ، أو الكادميوم.

وفيما يتعلق بنتائج التحليل في مجال المنتجات المصنعة والتي شملت عينات لمنتجات بعض الشركات وضمت " عصائر المانجو والبرتقال ، والجوافة ، والصلصة ، والزيتون الأسود والكلاماتا ، أظهرت نتائج التحاليل انه لا توجد فروق من حيث نسبة المبيدات أو الكادميوم في المنتجات الاورجانيك مقارنة بمثيلتها من المنتجات غير الاورجانيك ، ولكن تفوقت الاورجانيك في مجال نسبة الرصاص حيث كانت اقل مقارنة بمثيلتها من المنتجات غير الاورجانيك في مجال هذه المنتجات.

كما أوضحت الدراسات التي أعدتها جمعية عين مصر لحماية المستهلك برئاسة المهندسة عنان هلال ، أن ثمة اختلاف كبير في نتائج التحاليل في مجال المنتجات

الحيوانية الاورجانيك والتي شملت عينة من منتجات بعض الشركات في مجالات اللبن ، والجبن ، والبيض الأحمر والأبيض والبلدي ، حيث أظهرت النتائج أن نسبة الهرمونات والرصاص في هذه المنتجات اعلي بكثير بمقارنة النتائج بمثلتها من المنتجات الغير اورجانيك ، بينما أظهرت النتائج عدم وجود اختلاف في نسب الكادميوم والمضادات الحيوية.

وأكدت دراسة أن جميع النتائج التي اهتمت بالأساس بمنتجات الاورجانيك النباتية و الحيوانية والمصنعة المتداولة بالسوق المحلية فقط وليست المخصصة للتصدير ، لم تظهر أن هناك اختلاف حقيقي في نتائج التحاليل بين المنتجات الاورجانيك ومثلتها غير العضوية أو غير الاورجانيك تستدعي ارتفاع أسعار هذه المنتجات التي تم ملاحظتها عند شراء العينات التي تم تحليلها بما يصل إلى ضعف الثمن ، وليس هناك مبرر أن يدفع المستهلك المصري أكثر في هذه المنتجات.

واستعرضت الدراسة الاشتراطات الخاصة بالمنتجات العضوية " الاورجانيك " وفقاً للمواصفات القياسية المصرية والعالمية والتي تتمثل في عدم استخدام مبيدات الآفات الكيماوية ، وعدم استخدام منظمات النمو أو مكسبات اللون الصناعية ، وثالثاً ضرورة أن تكون كل المعدات المنقولة من نظم الزراعة التقليدية للاستخدام في نظم الزراعة العضوية نظيفة وخالية تماماً من أية ملوثات قبل استخدامها ، في حين أكدت المواصفات العالمية على ضرورة عدم وجود ملوثات في المنتجات العضوية.

وقالت المهندسة عنان هلال رئيسة جمعية عين مصر لحماية المستهلك التي قامت بإعداد الدراسة انه تم الاستعانة بفريق عمل متخصص في إجراء الدراسة وفق المعايير العلمية والقانونية لضمان موضوعية النتائج ودقتها ، كما تم شرائها من السوق المحلية وتكويدها في وجود مباحث التموين وإعداد محاضر الشراء الخاصة بها للالتزام بجميع الإجراءات ، وتم أيضا إجراء تحليل العينات في معامل معتمدة حكومية وخاصة لضمان الدقة.

وقد أظهرت نتائج الدراسة من الناحية الشكلية أو المظهر بعض الملاحظات والتي شملت وجود بقايا روث وريش الدجاج على البيض الاورجانيك ، وبقايا قشور وكسور الأرز في المنتج الاورجانيك ، وكذلك الحال في الخضر حيث وجد بها وحدات ذائبة داخل العبوة الطازجة.

وأشارت إلى أن نتائج التحليل أظهرت بشكل واضح انه ليس هناك ما يمكن أن يطلق عليه بالمنتج العضوي حيث أن جميع المنتجات العضوية التي شملتها العينة أظهرت النتائج انه لا ينطبق عليها مواصفات المنتج العضوي التي تنص عليها المواصفات القياسية وبصفة خاصة خلو المنتج العضوي " الاورجانيك " من متبقيات المبيدات أو عناصر ثقيلة بل انه لا يوجد فرق بين المنتج الاورجانيك و غير الاورجانيك.

وأكدت أن الدراسة أثبتت أن المستهلك المصري يخضع لعملية خداع وغش في هذا المجال ويشترى هذه المنتجات بأسعار مرتفعة دون اى مبرر .

ومن جانبه أكد السيد سعيد الالفى رئيس جهاز حماية المستهلك أن الجهاز سيقوم برفع نتائج الدراسة إلى كافة الجهات المعنية لاتخاذ اللازم لضمان الالتزام بالمواصفات القياسية وحماية حقوق المستهلك ، والالتزام بالقانون في وضع علامات صحيحة على المنتجات المتداولة بالأسواق ، وكذلك أن يكون هناك تقنين لهذه الظاهرة في ضوء توصيات الدراسة بذلك في ظل التوسع وانتشار هذه المنتجات بالسوق المصرية ، وكذلك بما يسهم في الوقت نفسه في الارتقاء بالمنتج المصري وتأكيد الثقة بين المستهلك والمنتج الوطني المطروح بالأسواق.